اقتصاد

إيران تلتف على مضيق «هرمز»

طهران ـ **صابر غل عنبري**

أطلقت إيران مشروعاً للالتفاف على مضيق «هرمز» في صادراتها النفطية، وذلك عبر أنبوب بري للنفط يمتد من «غوره» في محافظة بوشهر جنوب غربيّ البلاد إلى ميناء جاسك الواقع جنوب شرقيها على بحر عُمان. وفي حين يصل طول الخط إلى قرابة ألف كيلومتر، إلا أنه سيكون أقصر من رحلة تصدير النفط إلى الخارج عبر «هرمز». إذ إن التصدير من مرفأ جاسك بدلا من اقتصاره على محطة خارك الواقعة في الخليج، يسمح للناقلات بتوفير بضعة أيام في النقل، دون الحاجة لعبور مضيق هرمز الذي يمر عبره خُمس صادرات النفط العالمية، وسبق أن شكل نقطة توتر خصوصا بين إيران والولايات المتحدة، وبين إيران ودول الخليج. ويفترض أن ينقل خط الأنبوب الإيراني مليون برميل يومياً من النفط، لكنه في الوقت الراهن سينقل بعد افتتاح المرحلة الأولى للمشروع نحو 300 ألف برميل يومياً. وأعادت واشنطن في العام 2018، فرض عقوبات اقتصادية قاسية على طهران، إثر قرار الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب سحب بلاده أحادياً من الاتفاق حول برنامج إيران النووي.

وأنشأت إيران مخازن في ميناء جاسك تصل قدراتها الاستيعابية إلى 20 مليون برميل من النفط، وذلك لدعم عملية تصدير النفط من خلال محطة جاسك الجديدة. وتصل كلفة مشروع خط أنبوب «غوره . جاسك» إلى 53 مليار تومان (الدولار يساوي 24 ألف تومان في السوق الحر)، ويفترض أن يخلق المشروع فرص عمل لـ10 آلاف شخص. ووصف الرئيس الإيراني حسن روحاني الخط الجديد الذي افتتحه أمس الخميس بأنه «مشروع عملاق»، قائلاً إن «اليوم يوم تاريخي وعظيم للشعب الإيراني، وكلما مرّ الوقت، ظهرت أهمية المشروع أكثر فأكثر». وأكد أن بلاده نفذت «خطوة كبيرة في تصدير النفط، وامتلاك محطة لتصدير النفط خارج الخليج وبحر عُمان يمثل قيمة كبيرة لنا»، مشيراً إلى أن حكومته نفذت المشروع في ظروف العقوبات والحرب الاقتصادية التي تتعرض لها إيران.

من جهته، قال وزير النفط بيجن نامدار زنغنه إن «اليوم يوم تاريخي لصناعة النفط الإيرانية، تبدأ فيه عملية تصدير النفط الخام من منطقة مكران»، مشيراً إلى مشاركة 250 شركة في تنفيذ المشروع. وأكد أن «افتتاح هذا المشروع الوطني العظيم في ظروف الحرب الاقتصادية القاسية يمثل تجسيداً لهزيمة العقوبات». ويأتي افتتاح إيران مشروعها العملاق البديل لتصدير نفطها، في وقت تتعرض صادراتها النفطية لحظر أميركي تام من 2 مايو/ أيار 2019، ما أدى إلى تراجع هذه الصادرات خلال السنوات الماضية من 2,5 مليون برميل إلى نحو 500 ألف برميل عبر الطرق الالتفافية، قبل أن تشهد هذه الصادرات خلال الشهور الأخيرة طفرة، حيث أشارت تقارير غربية إلى تمكن طهران من تصدير نحو مليون برميل يومياً، معظمها باتجاه الصين. وفي 19 يوليو/ تموز الجاري، كشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» عن توجه الإدارة الأميركية نحو تشديد العقوبات على المبيعات النفطية الإيرانية للصين، في مسعى لممارسة الضغط على طهران للاستمرار في مفاوضات فيينا النووية، في ظل تأكيد إيران أخيراً أنّ على أطراف المفاوضات الانتظار لحين تشكيل حكومة إيرانية جديدة.

(باكو فرير/ Getty)

مؤشرات نهوض الاقتصاد الإسباني

قال رئيس الوزراء الإسباني بيدرو سانشيز إن اقتصاد بلاده توسع بنحو 2,4 في المائة في الربع الثاني من العام الحالي حيث يتعافى من تأثير جائحة كورونا، وهو في طريقه للنمو بنسبة 6 في المائة هذا العام و7 في المائة في 2022. ولفت إلى أن التوظيف نما بنسبة 4,9 في المائة في نفس الفترة، معرباً عن أمله في أن تصبح إسبانيا قريباً «الاقتصاد الأسرع نموًا في العالم المتقدم». كانت إسبانيا واحدة من أكثر البلدان التي عانت من الموجة الأولى من الوباء العام الماضي، ما خفض الناتج الإجمالي بنسبة 10,8 في المائة العام الماضي. وقال سانشيز إن إسبانيا تهدف إلى جذب 500 مليار دولار من الاستثمارات لاستكمال برنامج التعافي الممول من مساعدات الاتحاد الأوروبي.

أخبار

تراجع الدخل السياحي التونسي

كشفت معطيات البنك المركزي التونسي النقدية والمالية، أن مداخيل السياحة المتراكمة بلغت منذ بداية العام وحتى يوم 10 يوليو/ تموز 2021، حوالي 874 مليون دينار، أي بتراجع قدره 25,3 في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من سنة

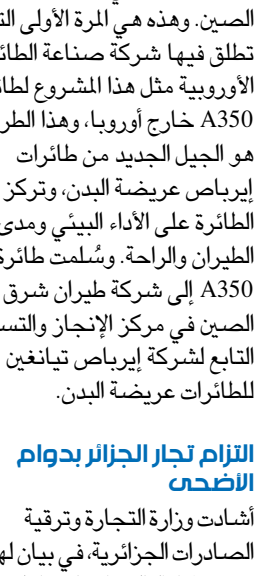

2020. وتشير المعطيات إلى تراجع خدمة الدين الخارجي المتراكمة، بنسبة 30 في المائة، مقابل ارتفاع مداخيل الشغل المتراكمة بنسبة 27 في المائة. وتقلص الحجم الإجمالي لإعادة التمويل بنسبة 2 في المائة مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية. وأظهرت البيانات تحسنا طفيفا للموجودات الصافية من العملة الأجنبية بما يعادل 135 يوم توريد.

«إيرباص» تبدأ تسليم طائرات إلى الصين

افتتحت شركة ايرباص مشروع طائراتها A350 في مركز استكمال وتسليم الطائرات عريضة البدن في تيانغين بشمالي الصين. وهذه هي المرة الأولى التي تطلق فيها شركة صناعة الطائرات الأوروبية مثل هذا المشروع لطائرة A350 خارج أوروبا، وهذا الطراز هو الجيل الجديد من طائرات إيرباص عريضة البدن، وتركز هذه الطائرة على الأداء البيئي ومدى الطيران والراحة. وسُلمت طائرة A350 إلى شركة طيران شرق الصين في مركز الإنجاز والتسليم التابع لشركة إيرباص تيانغين للطائرات عريضة البدن.

التزام تجار الجزائر بدوام الأضحى

أشادت وزارة التجارة وترقية الصادرات الجزائرية، في بيان لها بتقيد «كافة» التجار والمتعاملين الاقتصاديين المسخرين بالمداومة في عيد الأضحى، مشيرة إلى أن نسبة التقيد بلغت 100 في المائة على المستوى الوطني. وأكدت الوزارة على جميع التجار والمتعاملين الاقتصاديين بإلزامية العودة لممارسة نشاطاتهم التجارية بشكل طبيعي ابتداء من الخميس، وذلك تطبيقا لأحكام القوانين النافذة.

صادرات الأثاث التركية تنمو 35%

حققت صادرات الأثاث التركية نموا بنسبة 35 في المائة خلال النصف الأول من العام الحالي، مقارنة بالفترة نفسها من 2020. وبحسب بيانات اتحاد مصدري منتجات الأثاث والورق في إسطنبول، فإن صادرات القطاع تجاوزت مليارى دولار. وفي يونيو/ حزيران الماضي وحده، بلغت عائدات صادرات الأثاث 387 مليون دولار. وبلغ إجمالي عائدات صادرات منتجات الأثاث والورق، 3,2 مليارات دولار، خلال الأشهر الـ 6 الأولى من العام الحالي. وتصدر العراق قائمة البلدان الأكثر استيرادا للأثاث التركي، تلته ألمانيا، ثم الولايات المتحدة.

أزمة المازوت تهدد الرغيف والكهرباء البديلة في لبنان

بيروت ـ **رينا الجمّال**

أنذر عدد كبير من أصحاب المولدات الخاصة المشتركين في مناطق لبنانية مختلفة بأنهم غير قادرين على إمدادهم بالكهرباء البديلة في ظل شح مادة المازوت في الأسواق، وسط قلق متماد من العتمة مع ارتفاع تقنين الكهرباء الحكومية إلى أكثر من 20 ساعة يومياً. وتتزايد أزمة المحروقات في لبنان هذه الأيام، والتي يتصل جزء كبير منها بالتهريب المنظم والتخزين وسط تفلّت السوق السوداء.

كذا، حذر اتحاد المخابز والأفران، في بيان الخميس، من «أزمة رغيف على الأبواب اعتبارا من الأسبوع المقبل، بسبب فقدان مادة المازوت». وقال البيان إن «مديرية النفط سلمت الإثنين كمية من هذه المادة لا تكفي لأكثر من أسبوع، ولكن خلال عطلة عيد الأضحى لم تسلم أي كمية، في حين أعلنت مديرية النفط نفاد هذه المادة لديها، علما بأن مادة المازوت متوافرة في السوق السوداء بسعر 140 ألف ليرة للصفيحة الواحدة».

وسأل: «ما العمل؟ وكيف ستؤمن الأفران والمخابز الرغيف للمواطنين؟ هل تتحمل الأفران أسعار السوق السوداء؟ الرغيف خط أحمر والكل يعلم ذلك، فلا تحملوا الأفران هذه المسؤولية. لذلك نطالب جميع المسؤولين وبصورة خاصة مديرية النفط، بتفادي هذه الأزمة وتأمين المازوت للأفران قبل الإثنين، لأن الاحتياط المخزن لدى العديد من الأفران والمخابز، شارف على الانتهاء، ولن تتمكن الأسبوع المقبل من الإنتاج وستضطر للتوقف».

وأضاف الاتحاد أنه تلقى اتصالات من عدد من أصحاب الأفران، شكوا أسعار السوق السوداء. وتابع: «يدعو الاتحاد جميع المخابز والأفران إلى عدم شراء المازوت بسعر السوق السوداء لعدم تشجيع هذه السوق في ظل الظروف القاهرة التي تمر بها البلاد».

وكانت المديرية العامة للنفط أعلنت في بيان الأربعاء، أنه «قامت منشأتا النفط في طرابلس والزهراني يوم الإثنين وحتى منتصف الليل بتأمين السوق المحلية من مادة المازوت بمعظم قطاعاتها».

وقدرت الكميات الموزعة من المنشأتين بحوالي 14 مليون ليتر، «مما أدى إلى نفاد معظم المخزون في ظلّ عدم ترقب فتح اعتمادات مرتقبة لاستيراد بواخر إضافية من مادة المازوت لصالح المنشآت».

وأشار البيان إلى أن المديرية «ستتوجه إلزامياً للتوقف عن تسليم مادة المازوت محتفظةً بكمية محدودة جداً للحالات الطارئة والاستثنائية».

الجزائر

تشديد الرقابة الضريبية لمواجهة شح الموارد

تتجه الحكومة الجزائرية الجديدة نحو زيادة التحصيل الضريبي، بهدف ضخ الموارد في الخزينة المُرهقة، ولردم العجز الكبير في الموازنة العامة

الجزائر ـ **حمزة كحال**

يستعد الجزائريون لتوديع أمجاد «البحبوحة المالية». إذ سلّطت الحكومة الجزائرية الجديدة سيف «التحصيل الضريبي» في وجه المستثمرين والتجار، لمعالجة تراجع عائدات الخزينة وارتفاع الإنفاق في موازنة 2021. وتسعى الحكومة إلى ردم جزء من العجز الذي بلغ مستويات قياسية فاقت 22 مليار دولار لأول مرة في تاريخ الجزائر، وتنويع الاقتصاد. وعلمت «العربي الجديد» من مصدر حكومي، أنه من المنتظر أن يحمل قانون الموازنة العامة لسنة 2022، تدابير جديدة لتحسين التحصيل الجبائي، من خلال وضع جدول زمني جديد لتسديد جباية المكلفين بالضريبة ومسح عقوبة التأخر في السداد.

وتأتي تحركات الحكومة الجزائرية بقيادة وزير المالية، وهو ذاته رئيس الحكومة أيمن بن عبد الرحمن، كخطوة أولى لإعادة الاعتبار لنسبة التحصيل الضريبي التي تتراوح ما بين 12 و13 في المائة سنوياً فقط، حسب الأرقام الرسمية الصادرة عن مصالح الضرائب الجزائرية.

وكانت الجزائر قد حققت سنة 2015 أعلى نسبة تحصيل ضريبي لها منذ الاستقلال (سنة 1962)، بنسبة 20 في المائة، بقيمة 3050 مليار دينار (27,72 مليار دولار)، ما جعل الجباية العادية تتغلب على الموارد النفطية التي ظلت لعقود طويلة تهيمن على إيرادات الميزانية العامة في البلاد.

ويرى مراقبون أن هذه الأرقام تعد بمثابة الشجرة التي يُراد بها إخفاء غابة «التهرب الضريبي» الذي عجزت وزارة المالية الجزائرية عن كبح تفشيه. ففي سنة 2018 على سبيل المثال بلغت قيمة الضرائب غير المحصلة 9 آلاف مليار دينار، أي ما يعادل 80 مليار دولار بقيمة الصرف الرسمي الحالي، حسب تقرير رسمي صادر عن مجلس المحاسبة في الجزائر. ويرجع المستشار في الشؤون الاقتصادية إبراهيم نواورية، عجز الحكومة الجزائرية عن رفع المعدل السنوي للتحصيل الضريبي، إلى عدة عوامل منها «ما يتعلق بالجانب البشري ونقص التأهيل والتكوين وغياب المعلومات الاقتصادية والمالية المتعلقة بالمتعاملين الاقتصاديين».

ويضيف نفس المتحدث لـ «العربي الجديد» أنه «من النادر أن تجد بلدية في الجزائر قادرة على معرفة عدد المؤسسات الناشطة فوق ترابها، فسجلات الضرائب ليست مُحينة». وعليه، وفي ظل الظروف الاقتصادية التي تمر بها الجزائر، يرى المستشار في الشؤون الاقتصادية أنه «حان الوقت لإحداث إصلاحات ضريبية جذرية في البلاد، إذ لا يعقل أن تُحصل 99 في المائة من العائدات الضريبية من 12 محافظة فقط من أصل 58 محافظة، وبالتالي نحن الآن أمام ظلم اجتماعي لأن التحصيل الضريبي لا يمس إلا رواتب العمال المُصرح بهم من خلال اقتطاع الضريبة عن الدخل العام، وبالتالي هناك إخلال بنظام تكافؤ الفرص أمام المتعاملين الاقتصاديين». من جانبه، يقول الخبير الاقتصادي والقاضي السابق في مجلس المحاسبة الجزائري عبد الرحمن مبتول إن «الخزينة العمومية تخسر مليارات الدولارات سنويا من جراء التهرب الضريبي الذي أضحى معضلة ترجع أسبابه إلى نقص الوضوح في التسيير وغياب آليات الرقابة، كون أغلب العاملين في الشركات خارج المحاسبة، وتوظيفهم تم عن طريق الوساطة».

محاولات لتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الجزائري (بلا بتسالم/Getty)

ويؤكد مبتول لـ «العربي الجديد» أن «الحكومة مجبرة وليست مخيرة لإصلاح الوضع الذي لا يتطلب خطابات جوفاء ولغة الخشب». ويضيف عبد الرحمن مبتول أن قرار «إشهار سيف التحصيل الضريبي، لا يكون بقرار سياسي بقدر ما يكون بقرارات تقنية وإدارية وحتى عقابية ردعية».

إلا أن الحكومة الجزائرية، وفي سعيها لتوسيع الوعاء الضريبي وتشديد إجراءات التحصيل الضريبي من أجل إنعاش موارد الخزينة العمومية، تجد نفسها أمام المعادلة الصعبة، تضعها بين مطرقة تنويع مداخيل الخزينة العمومية من خلال جمع أموال الضرائب والجباية وسندان إحداث بعض الليونة تشجيعا للاستثمار.

ويرى مدير مكتب الدراسات المالية «ترايدينغ وورد» كمال صابي أن «الحكومة الجزائرية مجبرة اليوم على دمج الاقتصاد الموازي الذي يعادل حجم الاقتصاد الرسمي، بدلاً من التوجه نحو إرهاق المؤسسات، بتوسيع الوعاء الضريبي وتشديد التحصيل الذي سيؤدي إلى انكماش نسبة النمو في البلاد». ويضيف لـ «العربي الجديد» أن «الظروف الصعبة التي يمر بها الاقتصاد الجزائري تحتّم تشجيع الاستثمار، وذلك لا يتم من خلال التضييق المالي على بعض المؤسسات وترك مؤسسات أخرى بلا مسؤولية ضريبية».

ويدعو الخبير الاقتصادي لمين مزرب الحكومة الجزائرية إلى تبني «فكرة الجنات الضريبية، والعفو الجبائي وتبسيط المنظومة الجبائية، مع خلق منطقة للتبادل الحر داخل البلاد».

ويشدد مزرب، في تصريح لـ «العربي الجديد»، على أنه «لا يعقل أن نفرض ضريبة على الأرباح تقدر بـ 24 في المائة هي الأعلى بين الدول في المنطقة وتُنفر المستثمر من دفع الضرائب وتجبره على الالتواء على القانون، كما تُنفر الأجنبي من دخول الجزائر».

60%

هي نسبة الضريبة المحصلة من ثلث المحافظات الجزائرية المُقدر عددها بـ 48 (قبل استحداث 10 محافظات جديدة أخيراً)، فيما يبلغ عجز التحصيل من الجزائر العاصمة 64% و90% من محافظة وهران.

سورية

الدخل لا يغطي كلفة الطعام

عدنان عبد الرزاق

قفزت تكاليف معيشة السوريين من نحو مليون ليرة، قبل رفع حكومة بشار الأسد أسعار المشتقات النفطية والخبز قبل أسبوع، إلى مليون و240 ألف ليرة، وفق ما أشار إليه مركز «قاسيون» في دمشق. وذكرت الصحيفة الصادرة عن «قاسيون» أن الحد الأدنى للأجور في سورية البالغ حالياً 72 ألف ليرة سورية، لا يغطي سوى 7 في المائة تقريباً من حاجات المعيشة الأساسية للأسرة، مبينة أن الغذاء الضروري يُشكّل نحو نصف تلك الحاجات. ووفق «قاسيون»، فإن تكاليف المعيشة تجاوزت مليون ليرة شهرياً خلال الربع الأول من 2021، أي ما يعادل 330 دولاراً تقريباً، بينما أصبح الحد الأدنى للرواتب والأجور بعد الزيادة الأخيرة 72 ألف ليرة، ما يعادل 24 دولاراً. وتشير مصادر «العربي الجديد» من دمشق، إلى أن أسعار السلع والمنتجات الغذائية ارتفعت بين 20 و30 في المائة خلال الأيام الأخيرة، ليصل متوسط أسعار الفواكه المومسمية إلى 4 آلاف ليرة للكيلوغرام الواحد، فيما زاد سعر الدراق (الخوخ) عن 7 آلاف ليرة، ووصل سعر كيلوغرام لحم الخروف إلى 30 ألف ليرة، وكيلوغرام الأرز 3500 ليرة، لتضاف ارتفاعات أسعار الدواء وأجور النقل إلى تكاليف معيشة السوريين.

وكان بشار الأسد قد أصدر أخيراً مرسوماً بزيادة أجور العاملين بالدولة بنسبة 50 في المائة، ما رفع الحد الأدنى للأجور من نحو 47 ألف ليرة إلى 71,515 ليرة، من دون تعديل الحد الأدنى للراتب المعفى من ضريبة الدخل والذي لا يزال عند 47 ألف ليرة. وجاءت زيادة الرواتب بعد يوم واحد من رفع حكومة النظام السوري سعر الخبز 100 في المائة والمازوت 177 في المائة والسكر والرز المدعومين، وقبلها رفع لبتر البنزين إلى 3,000 ليرة، كما رفعت أسعار جميع أنواع الأدوية بنسبة 30 في المائة.

ويقول الاقتصادي السوري محمود حسين، لـ «العربي الجديد»، إن ارتفاع تكاليف معيشة السوريين، بقفزات كبيرة، من 370 ألف ليرة عام 2019 إلى نحو 600 ألف خلال العام الماضي ثم نحو مليون ليرة في مطلع العام الحالي، واليوم إلى 1,240 مليون ليرة، يعود بالدرجة الأولى إلى التهاوي المستمر لسعر صرف الليرة، من نحو 900 ليرة للدولار في مطلع العام الماضي إلى نحو 3300 ليرة اليوم.

ويلفت حسين إلى أن غلاء الأسعار طاول مستلزمات الحياة الضرورية للسوريين، ففي حين يمكن الاستغناء عن كل أشكال الرفاهية، من مقتنيات كهربائية وإلكترونية وحتى لحوم وفاكهة، لا يمكن العيش من دون خبز ودواء ونقل، وهذه الثلاثية شهدت الارتفاعات الكبرى التي تجاوزت 30 في المائة خلال الشهر الأخير، «لذا شهدنا أزمات النقل وزيادة نسبة الجوعى وليس الفقراء، بل وحالات انتحار عدة خلال الأسبوع الماضي». ويعاني السوريون من فقر مدقع وارتفاع نسبة الحرمان بعد وصول سورية إلى مقدمة الدول الأكثر فقراً والأقل دخلا في العالم، مع تحذيرات دولية من زيادة نسب الجوعى هذا العام، بعد زيادة الأسعار وتراجع غلة المحاصيل الزراعية بسبب الجفاف واستمرار النظام بتصدير غذاء السوريين إلى دول الجوار. وكانت الأمم المتحدة قد حذرت سابقاً من أن سورية مهددة بتفاقم أزمة الجوع، بسبب تدني محصول القمح هذا الموسم، مشيرة إلى أن الجفاف المستمر يهدد بتفاقم أزمة الجوع في البلد الذي تمزقه الحرب، نظراً لقلة القمح بسبب ضعف المحصول. كما حذرت منظمة الإغاثة الألمانية «قبلت هانغرهيلفه» (Welthungerhilfe)، المعنية بتقديم المساعدات الغذائية، من أن عدد الأشخاص الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية سيتزايد بشكل كبير. وبحسب إحصائيات الأمم المتحدة، فإن نحو 90 في المائة من السوريين يعيشون «تحت خط الفقر» في ظل ارتفاع متواصل في أعداد المحتاجين. ووفق برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة، فإن 12,4 مليون شخص في سورية يكافحون للعثور على ما يكفيهم من الطعام.

ارتفاع كبير في أسعار السلع الأساسية (دليث سليمان/فرانس برس)

أخبار العرب

ارتفاع التحصيل الضريبي في مصر

أكد محمد معيط وزير المالية المصري، ارتفاع كفاءة التحصيل الضريبي بنسبة 15 في المائة نتيجة إطلاق المنظومة الضريبية الإلكترونية خلال موسم الإقرارات الضريبية في 2021 رغم جائحة فيروس كورونا المستجد. وأوضح محمد معيط، في بيان صادر الخميس، أن منظومة إقرارات القيمة المضافة شهدت نموًا بنسبة 91 في المائة في أعداد المسجلين، ونموًا في أعداد مقدمي إقرارات القيمة المضافة بنسبة 45 في المائة مقارنة بعام 2018، ونموًا في حصيلة إقرارات القيمة المضافة بنسبة 26,6 في المائة عن عام 2020. وقال إن منظومة الفاتورة الإلكترونية حققت نجاحًا ملموسًا على أرض الواقع، وأسهمت بشكل فعّال في توطيد العلاقة بين الممولين والإدارة الضريبية، حيث بلغت نسبة الالتزام 100 في المائة من الشركات المسجلة بمركز كبار الممولين. ومن المقرر استكمال مراحل الإلزام لكل المسجلين بمختلف المأموريات الضريبية خلال الفترة المقبلة.

طاقة الإنتاج النفطي في الجزائر

أكد خبراء في مجال الطاقة لوكالة الأنباء الجزائرية على ضرورة أن تسرع الجزائر من جهودها الرامية لتعزيز طاقاتها الإنتاجية للنفط. وقال الخبير مصطفى مقيش أن دول «أوبك+» تمكنت من التوصل إلى «حد أدنى» من الاتفاق، سمح لبعض الدول بزيادة حصتها في الإنتاج. لكنه وصف الاتفاق، على الرغم من أهميته، بـ «الهش». ويستدعي ذلك، وفق مقيش عودة الجزائر نحو سياسة نفطية «أكثر فعالية» من خلال زيادة القدرات الإنتاجية وتعزيز الاستثمار الأجنبي في مجال المحروقات بالموازاة مع تطوير الطاقات المتجددة.

العراق يلاحق مخالفات «الغاز»

كشفت شركة تعبئة الغاز، أحد تشكيلات وزارة النفط، عن وجود عقوبات صارمة بحق المتاجرين بأسطوانات الغاز المخالفة للمواصفات العراقية. وقال مدير فرع شركة تعبئة الغاز في بغداد سنان نبيل إن «هنالك تنسيقا مشتركا مع وزارات النفط والداخلية والدفاع للحد من دخول هذه الأسطوانات من مناشئ أجنبية مختلفة»، مؤكدا «وجود عقوبات صارمة بحق المخالفين».

تقارير عربية

موارد

اليمن يفقد 15 استثماراً في الصناعات التعدينية

صنعاء ـ **محمد راجح**

يعاني اليمن نزيفا متواصلا على كافة المستويات الاقتصادية والتنموية والاستثمارية، بدأت معالمه تظهر بوضوح مع تحول أهم القطاعات الواعدة إلى أطلال، كما هو حال قطاع الصناعات التعدينية.

وتكشف تقارير رسمية صادرة عن هيئة المساحة الجيولوجية والثروات المعدنية والهيئة العامة اليمنية للاستثمار عن فقدان اليمن نحو 15 فرصة استثمارية في الصناعات التعدينية تم بذل جهود واسعة قبل الحرب للحصول عليها وتجهيزها وتحديدها والترويج لها على المستويين المحلي والدولي، وحظيت باهتمام كبير من قبل رجال الأعمال والمستثمرين.

ويؤكد المسؤول السابق في هيئة المساحة الجيولوجية اليمنية، بسام الواصلي، لـ «العربي الجديد»، أن اعتماد اليمن على مورد وحيد والمتمثل في النفط شكّل هاجسا كبيراً مع تراجع الإنتاج النفطي الخام في مختلف الحقول المُنتجة كحقل صافر منذ العام 2007 وانخفاض الإنتاج من حوالي 300 ألف برميل إلى أقل من 180 ألف برميل. ويضيف أن هذا الأمر دفع الدولة بمختلف مؤسساتها ودوائرها للبحث عن حلول لتنويع موارد الدخل «فكانت الصناعات التعدينية في طليعة القطاعات التي تم التعويل عليها في الخطط والبرامج».

3 آلاف محجر كانت تعمل على استغلال الخامات في 20 محافظة

وخلال الفترة من 2008 إلى 2012 كانت هناك 11 فرصة استثمارية جاهزة وثلاث فرص بين عامي 2013 و2014، في مجال استغلال المعادن والصخور الصناعية والإنشائية. وبدأ بعد ذلك عدد من المشاريع الموقعة عقودها بالظهور منها 3 مصانع للرخام والغرانيت وإنشاء أول مصنع للجبس في اليمن بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 40 مليون دولار. ويشير المختص بمجال التسويق والترويج الخاص بالاستثمار التعديني وديع شمسان لـ «العربي الجديد»، إلى أن هيئة المساحة الجيولوجية بالتعاون والتنسيق مع بعض الجهات الحكومية المختصة كهيئة الاستثمار، كثفت تحركاتها وأنشطتها الترويجية للثروة المعدنية في اليمن. ويلفت إلى أنه تم جذب عدد من الاستثمارات ورؤوس الأموال، إلى أن جاءت الحرب فطمرت هذا القطاع وأفقدته ما كان متاحاً من فرص واعدة ومشاريع استثمارية والحوافز وزيادة الاستثمارات في قطاع التعدين باعتباره القطاع الواعد والأكثر استمرارية. وعلى الرغم من قيام العديد من الصناعات التي تعتمد على المعادن والصخور الإنشائية والصناعية، إلا أن اليمن كان يسعى للتحول إلى دولة منتجة للمعادن الفلزية بتصدير أول شحنة من منجم الزنك في جبل صلب بمنطقة نهم الواقعة ما بين صنعاء ومأرب، والذي كانت نسبة الإنجاز فيه قد بلغت أكثر من 85 في المائة وذلك بهدف دخول اليمن نادي الدول المصدرة للزنك في العالم.

ويرى الخبير في معهد الدراسات والأبحاث النفطية والغازية فهد العولقي في حديث مع «العربي الجديد»، أن الكثير من خطط التوسع في الإنتاج النفطي جاءت بنتائج عكسية ضاعفت من معاناة اليمن الاقتصادية باعتمادها على مورد وحيد وعدم استغلال قطاعاتها الواعدة. ويشير في هذا السياق إلى مشروع الغاز الطبيعي المسال والذي جاء على حساب الإنتاج النفطي الذي تقلص كثيراً، والأسباب جاءت متعددة؛ منها أن القطاع كان ينخره فساد واسع وعبث نافذين ساهموا في هدر موارده، وهذه المشكلات ساهمت بدورها في ظهور قطاع المعادن من بين الحلول لتعويض مصادر الدخل.

التجار يشكون تراجع القدرة الشرائية للمواطنين (عبد الحكيم ابو رياش)

فضايا حقوقية

لامساواة وظيفية للأردنيين من أب أجنبي

عمان ـ **زيد الدبيسية**

أظهر تقرير أعده المرصد العمالي الأردني (مجتمع مدني) أن أبناء الأردنيات المتزوجات من غير أردنيين يعانون من أوضاع صعبة في سوق العمل، من حيث قلة الفرص المتاحة أمامهم وتدني الأجور ومعاملتهم في كثير من الأحيان على أنهم عمال وافدون رغم أنهم ولدوا داخل الأردن.

وبحسب التقرير الذي أعده المرصد، فإن هذه الفئة تقل رواتبها عن الحد الأدنى للأجور بشكل كبير، كما لم تستجب الجهات المختصة للمطالب المتكررة لتحسين أوضاعها وإزالة القيود التي تحد من حصولها على فرص العمل في مختلف القطاعات، خاصة في القطاع الخاص. وكانت اللجنة الثلاثية لشؤون العمل توافقت على رفع الحد الأدنى للأجور من 220 إلى 260 ديناراً للأردنيين و230 ديناراً لغيرهم. كما توافقت اللجنة على سد الفجوة بين الأردنيين وغيرهم خلال عامين عن طريق رفع 50 في المائة من الفجوة بالأجر التي تبلغ 15 ديناراً عام 2022 ورفع 50 في المائة عام 2023 ليتساوى الجميع في ذات الحد الأدنى للأجور. وقال المرصد العمالي: «يواجه عدد من أبناء الأردنيات الذين يعملون في قطاعات منظمة من وجود تمييز ضدهم، رغم أنهم ليسوا وافدين وقد ولد الكثير منهم داخل أراضي الأردن ومع أنه يحق لهم العمل بلا تصاريح لكن ما زالت تنطبق عليهم معاملة الوافدين في كثير من المجالات».

وأشار المرصد إلى وجود مخصلة تلوح في الأفق حول وجود توجه لإلغاء الإعفاء الذي حصل عليه أبناء الأردنيات من استصدار تصاريح العمل. وذكر المرصد في تقريره حالات لأبناء أردنيات من جنسيات مختلفة والمعاناة التي يمرون بها في سوق العمل، حيث قال الثلاثيني أحمد، والده مصري الجنسية ووالدته أردنية، إنه لم يزر مصر إلا مرتين وعمل في الأردن في مجال الدهانات تم تعرض لإصابة عمل سببت له عجزاً في قدمه لا تسمح له بالوقوف عليها أكثر من 10 ساعات متتالية فاتجه اليوم إلى الأعمال المنظمة كالمحلات التجارية المسجلة.

وبحسب التقرير، يعمل أحمد اليوم في محل تجاري (سوبر ماركت) بدوام رسمي ولا يتجاوز أجره 230 ديناراً وهو غير مشمول في الضمان الاجتماعي، ويدفع أحمد 170 ديناراً من راتبه لتغطية إيجار المنزل ولا يستطيع القيام بأعمال أخرى مختصراً الكثير من حاجياته بعد الاستدانة؛ وأضاف: «أحياناً ننام بعشاء وأحيانا بدونه».

وقال رئيس المرصد العمالي الأردني أحمد عوض لـ «العربي الجديد» إن هذه الشريحة من المقيمين على الأراضي الأردنية تعاني من أوضاع معيشية صعبة، خاصة مع الصعوبات التي تواجهها في سوق العمل من حيث انخفاض الأجور والتمييز بينهم وبين غيرهم من العمال.

وأضاف أن التعديلات التي سيتم إدخالها على قانون العمل يفترض أن تعالج الاختلالات القائمة بشأن هذه الفئة في سوق العمل بما يمكنها من تحسين أوضاعها المعيشية وإيجاد فرص عمل مناسبة. من جهته، أوضح رامي الوكيل، منسق حملة «أمي أردنية وجنسيتها حق لي»، أن مجموعة من الحملة راجعت وزارة العمل بخصوص مساواة أبناء الأردنيات بنظرائهم الأردنيين في الحد الأدنى للأجور «دون جدوى»، وفق قوله. وأشار الوكيل إلى أن الفئة الأكثر تضرراً من الفجوة في الحد الأدنى للأجور هي أبناء الأردنيات العاملون في المصانع، حيث يقع التمييز ضدهم على أساس الجنسية. فيما لفت مدير مركز بيت العمال المحامي حمادة أبو نجمة إلى أن استثناء أبناء الأردنيات من الحد الأدنى الجديد جاء لأنهم لا يحملون الجنسية الأردنية، رغم ولادة الآلاف منهم داخل أراضي الأردن وقضائهم معظم حياتهم هنا.

ولفت أبو نجمة إلى أنّ تحديد الحد الأدنى للأجور على أساس الجنسية «ليس له أصل في قانون العمل حيث نصت المادة 52 من القانون وتعديلاته على تقديره «بصفة عامة أو إلى منطقة معينة أو مهنة معينة دون النظر إلى الجنسية».

وقال إنه بالإضافة الى ذلك، فإن مسألة التمييز بين الأجور تعدّ مخالفة صريحة للعهود الدولية الاقتصادية والاجتماعية، التي لا تفرق بين الأجنبي والمواطن بمسألة الأجور أو القوانين، «وهناك ماخذ عدة على الأردن في ما يتعلق بمسألة الأجور».

وأضاف أنّ إجراء إزالة الفجوة بين الحد الأدنى للأجور للأردنيين وغيرهم على مدار سنتين «غير ملزم للقطاعات المختلفة في حال اجتمعت اللجنة الثلاثية أم لم تجتمع»، وقد اتُخذت إجراءات مماثلة سابقاً من دون جدوى. وطبق قرار رفع الحد الأدنى للأجور مطلع العام الحالي، مع استثناء العاملين والعاملات في المنازل وقطاع الغزل والنسيج.

أزمة السكن في الموصل

كشفت اللجنة العليا لإعمار مدينة الموصل، الخميس، عن مشروع كبير سيخفف من أزمة السكن في المدينة، فيما أشارت إلى قرب إنجاز بناء 297 مدرسة و11 مركزاً صحياً. وقال المدير التنفيذي للجنة عبد القادر الدخيل إن «مستشفيات المحافظة كانت تضم 4 آلاف سرير، والآن لا يتجاوز الموجود 1600 سرير»، مشيرا إلى «ضرورة تفعيل دور الصحة بشكل كبير».

وتابع أن «هناك تحركات وإجراءات لإعادة الإعمار في نينوى والموصل القديمة ضمن عدة مشاريع»، مشيرا إلى أنه «سيتم تحويل معسكر الغزلاني إلى مجمع سكني كبير في حال موافقة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي على بناء مرافق تجارية وحيوية بمساحة 6 آلاف دونم فيه، والذي سيخفف كثيرا من أزمة السكن».

أخبار العالم

ارباح هيونداي تفوق التوقعات

أعلنت هيونداي موتور الكورية الجنوبية الخميس أفضل أرباحها ربع السنوية في نحو ست سنوات، مدعومة بطلب قوي على سياراتها مرتفعة الهامش من الفئة الرياضية متعددة الاستخدامات وطرز جنسيس. وبلغ صافي ربح الشركة 1.8 تريليون وون كوري (1.57 مليار دولار) في الفترة من أبريل/ نيسان إلى يونيو/ حزيران، مقارنة مع 227 مليار وون قبل سنة. وقال المحللون إن النتائج القوية تدعمت بطريقة إدارة هيونداي لسلاسل إمداداتها.

غرامات على شركات ادوية اميركية

أعلنت المدعية العامة في ولاية نيويورك، أن «جونسون أند جونسون» وثلاثة من كبار موزعي الأدوية في الولايات المتحدة، وافقوا على دفع 26 مليار دولار لتسوية آلاف الشكاوى التي تتهمها بتأجيج أزمة الأدوية الأفيونية التي تعصف بالولايات المتحدة. ووافق مختبر «جونسون أند جونسون» على دفع 5 مليارات دولار على مدى تسع سنوات، فيما وافق الموزعون «ماكيسون» و«كاردينال هيلث» و«أميريسورس بيرغن» على دفع 21 مليار دولار على مدى 18 عاما على أمل تسوية ما يقرب من 4 آلاف دعوى قضائية رفعتها عشرات الولايات والسلطات المحلية.

روسيا ترفض الأجواء المفتوحة

أكد نائب وزير الخارجية الروسي، سيرجي ريابكوف، أن بلاده لن تعيد النظر في قرارها الانسحاب من معاهدة السماوات المفتوحة. وقال ريابكوف - خلال مؤتمر الدول الأطراف في المعاهدة - إنه لو كانت الأطراف الأخرى مهتمة بالفعل ببقاء روسيا في المعاهدة، لكانت تصرفاتها مختلفة.

مال وسياسة

يلف الغموض مستقبل مفاوضات الملف النووي الإيراني التي توقفت بسبب الانتخابات الإيرانية. وقال مسؤولون أميركيون إن واشنطن تدرس خيارات للضغط على طهران، منها تشديد الحظر على تصدير النفط الإيراني وإقناع دول بوقف التجارة مع طهران

غموض مفاوضات «الملف النووي»

واشنطن تدرس تشديد الحظر النفطي على طهران

لندن ـ **موسى مهدي**

لا يزال الغموض يلف مصير الملف النووي الذي بدأ التفاوض بشأنه بين إدارة الرئيس جو بايدن والحكومة الإيرانية في إبريل/ نيسان الماضي، لكن المفاوضات توقفت بسبب الانتخابات الإيرانية التي أفضت إلى فوز التيار المحافظ بالحكم وصعود الرئيس إبراهيم رئيسي للحكم.

ومن المتوقع عودة طهران للتفاوض في أغسطس/ آب المقبل بعد أداء الرئيس الإيراني الجديد القسم في البرلمان الإيراني ليصبح رسمياً رئيساً للبلاد. ويرى محللون أن هنالك العديد من العقبات تعترض نجاح المفاوضات حتى وإن وافق الرئيس الإيراني الجديد على مواصلة التفاوض حول الملف النووي بالشروط التي تطالب بها الإدارة الأميركية. وحسب تصريحات رئيسي السابقة، فإن «برنامج الصواريخ البالستية وعلاقات بلاده مع دول الجوار غير قابلة للتفاوض». وحتى نهاية الجولة السادسة التي جرت أخيرا في فيينا بين الطرفين عبر وساطة أوروبية، حالت الفجوة الواسعة في الشروط التي تطالب بها الولايات المتحدة دون تحقيق تقدم يذكر في المفاوضات. إذ بينما تطالب الإدارة الأميركية بتوسيع الاتفاق ليشمل شروطاً جديدة، من بينها الصواريخ البالستية وعلاقات إيران مع جيرانها، ترفض الحكومة الإيرانية الجديدة مثل هذه الشروط وتدعو الولايات المتحدة وشركاء الاتفاق إلى رفع الحظر الأميركي أولاً والعودة إلى «الاتفاق الأصلي» الذي وقعته مع مجموعة «5+1» في العام 2015.

ومجموعة «5+1» هي مجموعة الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن بالأمم المتحدة، وهي الولايات المتحدة، فرنسا، بريطانيا، روسيا، الصين، بالإضافة إلى ألمانيا، التي تتولى المفاوضات مع إيران حول برنامجها النووي.

لكن ما هي الأسلحة التي من المتوقع أن تستخدمها واشنطن لإجبار إيران على قبول شروطها الجديدة، وهل من الممكن أن ترضخ طهران للضغوط الأميركية؟

حسب مسؤولين بالإدارة الأميركية مطلعين على الملف النووي، فإن واشنطن تنوي تشديد الحظر على صادرات النفط الإيراني للصين إلى جانب خيارات أخرى من «كوكتيل الحظر». في هذا الشأن، قال مسؤول أميركي لصحيفة «وول ستريت جورنال»، يوم الإثنين، إن «الإدارة الأميركية تدرس خيارات تجبر طهران على قبول شروطها الجديدة لتوسيع الاتفاق مع طهران، وإن هذه الخيارات من بينها معاقبة إيران نفطياً في حال الرفض». وحسب المسؤول، فإن إدارة بايدن «تدرس فرض حظر جديد على صادرات النفط الإيراني للصين التي تقدر بنحو مليون برميل يومياً». ووفق المسؤول الذي لم يتم الكشف عن هويته، فإن الحظر الذي تلوح به واشنطن يشمل حظر «شبكة الناقلات النفطية التي تنقل النفط الإيراني إلى الصين».

لكن مسؤولاً آخر في الإدارة الأميركية قال للصحيفة «إن من بين الخيارات الأخرى التي تدرسها الإدارة لمعاقبة إيران، إقناع دول مثل الصين والهند ومشتري النفط الكبار بوقف الواردات غير النفطية الإيرانية ووقف تمويل الديون الإيرانية والتحويلات المالية». لكن خبراء يرون أن الحظر الأميركي على الاقتصاد الإيراني بلغ الحد الأقصى وليس هنالك الكثير الذي تبقى لواشنطن حظره، وأن مبيعات النفط الإيراني للصين فقط هي المتبقية. ولدى بكين مصالح تجارية وتقنية بالغة الأهمية لنموها الاقتصادي وتوسعها التجاري ويمكن مقايضة جزء منها بصفقة وقف تجارتها النفطية مع طهران. وتستفيد الشركات الصينية، منذ إلغاء الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب الاتفاق النووي، من شراء النفط الإيراني بسعر رخيص وحسومات تصل في بعض الأحيان إلى أكثر من 10 دولارات على البرميل.

كما تعول حكومة رئيسي الجديدة على صفقة الاستثمار التي وقعت بين طهران وبكين في العام الماضي والتي تمتد لمدة 25 عاماً وتشمل توظيفات استثمارية لنحو 250 مليار دولار في الاقتصاد الإيراني، من بينها قطاع النفط والغاز والبتروكيماويات.

وكان مستشار الرئيس الإيراني للطاقة قد ذكر لنشرة «ستاندرد اند بوورز غلوبال» العالمية، عشية انتخاب الرئيس إبراهيم رئيسي، أن بلاده لا تعول على الاتفاق النووي أو حتى مبيعات النفط الخام في المستقبل.

من جانبها، ترى الزميلة بمجلس العلاقات الخارجية في واشنطن كالي روبنسون انه على الرغم من تصريحات بايدن، فإن «بلاده ستعود للاتفاق النووي إذا التزمت طهران بشروطه، إلا أن شروط التفاوض الجديدة التي يرغب بها تضفي غموضاً على احتمال نجاح المفاوضات النووية، لأن الرئيس الإيراني الجديد غير راغب في التفاوض حول الشروط الأميركية الجديدة التي تتناول برنامج الصواريخ البالستية وعلاقات طهران بدول الجوار».

ويرى محللون أن إدارة الرئيس بايدن ربما ستلجأ لتقديم تنازلات بشأن الشروط التي تطلبها من طهران وذلك ببساطة لأنها تخشى من عواقب الرفض على تسريع طهران للبرنامج النووي. كما أن إدارة الرئيس بايدن، التي تركز في استراتيجية بناء «النظام العالمي الجديد» على عزل الصين، لا ترغب في منح بكين جائزة كبرى في منطقة الشرق الأوسط، وهي إيران الغنية بالنفط والغاز الطبيعي ولديها جيوب نفوذ مؤثرة في كل من لبنان والعراق واليمن، ويمكن أن تهدد تل أبيب في المستقبل وتضعف النفوذ الأميركي في المنطقة بأكملها.

وفي اتفاق العام 2015 وافقت واشنطن على رفع الحظر الثانوي على قطاع النفط الإيراني، وهو ما يعني أن إيران يمكنها رفع الصادرات النفطية إلى المستويات التي كانت عليها قبل الحظر.

كما سمح الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه بين طهران ومجموعة «5 +1» بفك تجميد نحو 100 مليار دولار هي أصول إيرانية مجمدة في حسابات خارجية.

العودة للمفاوضات النووي تنتظر بدء حكم إبراهيم رئيسي في أغسطس (Getty)

واشنطن تركز على استراتيجية عزل الصين وتتخوف من عرقلة الملف النووي لمساعيها

المفاوضات مؤجلة

أعلن المتحدث باسم حكومة الرئيس الإيراني حسن روحاني، الثلاثاء، إرجاء المفاوضات المتعلقة بإحياء الاتفاق النووي إلى مرحلة ما بعد انتقال كامل السلطة إلى الحكومة الجديدة في البلاد. وأضاف أن الجهات القيادية العليا ارتأت تأجيل المفاوضات إلى مرحلة ما بعد تنافل كامل السلطة بين الحكومتين. وتابع أنه فيما يتعلق بصلاحيات الحكومة الجديدة، فإن الجانب الأساس من المفاوضات أنجز والتوافقات الأولية في سياق إزالة أكثر نسبة من الحظر أجريت لحد الآن.

انقسام أميركي حول خطة بايدن تجديد البنية التحتية

تشمل خطة الحزبين إنفاقاً ضخماً على مشروعات البنية التحتية، وعلى رأسها الجسور والأنفاق، بكلفة إضافية تقارب 580 مليار دولار

واشنطن ـ **شريف عثمان**

رغم وعود الرئيس الأميركي جو بايدن بأن يكون رئيساً لكل الأميركيين وأن يقضي على الانقسام السياسي الذي طغى على البلاد بعد سنوات حكم دونالد ترامب، ما زال العناد بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي يسيطر على العاصمة واشنطن ويعطل اتخاذ القرار في العديد من القضايا الحيوية.

وبعد مفاوضات مكوكية استمرت شهوراً بشأن المبلغ الذي يمكن تخصيصه لخطط تجديد البنية التحتية وشبكات الإنترنت فائق السرعة التي وضعها بايدن، اتحد كل أعضاء الحزب الجمهوري الخمسين لرفض مبلغ يقرب من 1,2 تريليون دولار في تصويت مجلس الشيوخ، ليبطل بعدها تشاك شومر، زعيم الأغلبية الديمقراطية بالحزب، لتغيير صوته من نعم إلى لا لتتسنى له الدعوة لتصويت جديد. ويحتاج الديمقراطيون لموافقة 60 عضواً من أعضاء المجلس المائة لإقرار المبلغ الذي اقترحوه، وهو ما يعني احتياجهم لإقناع عشرة أعضاء من الحزب الجمهوري، بالإضافة إلى موافقة كل أعضاء الحزب الديمقراطي، وهو ما لا يبدو قريباً حتى هذه اللحظة.

ورغم إعلان الحزب الجمهوري، على لسان أكبر أعضائه في الكونغرس السيناتور ميتش ماكونيل، في أكثر من مناسبة، عن رفضه لمشروع القانون المقدم من الحزب الديمقراطي، إلا أن المشاورات السابقة أظهرت وجود نية للتفاهم حول المشروع المهم لكل الأميركيين. وقال السيناتور الجمهوري روب بورتمان «ما زلنا غير مستعدين لإقرار القانون»، بينما أصر شومر على التصويت عليه رغم مطالبات أعضاء الحزب الجمهوري بتأجيله للأسبوع القادم. وبعد التصويت الفاشل في مجلس الشيوخ، أصدرت لجنة مكونة من 22 عضواً من الحزبين بياناً أكدت فيه استمرار العمل من أجل التوصل إلى اتفاق نهائي، وأعربت عن تفاؤلها بقرب تحقيق ذلك.

وستشمل خطة الحزبين إنفاقاً ضخما على العديد من مشروعات البنية التحتية، وعلى رأسها الجسور والأنفاق، بكلفة إضافية تقترب من 580 مليار دولار فوق مخصصات الكونغرس المعتمدة، وتبلغ كلفتها الإجمالية على مدار السنوات الثماني القادمة نحو 1,2 تريليون دولار، وستشمل أيضاً الإنفاق على العديد من القضايا التي كانت ضمن برنامج بايدن الانتخابي، مثل الرعاية الصحية والتغير المناخي.

ولا يتوقع أن يقف العناد بين الحزبين على الخطة، حيث ما زالت هناك العديد من القوانين التي ستطرح على الكونغرس المنقسم خلال الشهور القادمة، ومنها ما يخص رغبة بايدن في زيادة الضرائب على الشركات والأثرياء، وأيضاً الحد الأدنى للضريبة على الشركات، الذي اقترحته جانيت يالين، وزيرة الخزانة، على نظرائها الأوروبيين، ولا يتوقع أن يوافق الجمهوريون على أي من القانونين بسهولة.

ولم يقتصر العناد بين الحزبين أيضا على مخصصات الإنفاق داخل الكونغرس، حيث امتد ليشمل بعض القضايا السياسية الأخرى التي كان آخرها تشكيل اللجنة التي ستقوم بالتحقيق في أحداث 6 يناير/ كانون الثاني الماضي، حين اقتحم المئات من المتظاهرين من مؤيدي الحزب الجمهوري مبنى الكونغرس رفضاً لما تم إعلانه من فوز بايدن في انتخابات الرئاسة.

وانهارت، يوم الأربعاء، خطة الحزبين لتشكيل لجنة تشمل أعضاء من الجانبين بعدما رفضت نانسي بيلوسي، زعيمة الأغلبية بمجلس النواب، عضوين من خمسة أعضاء ترشحهم كيفين ماكارثي، زعيم الأقلية الجمهورية، لفتح الطريق أمام تشكيل لجنتين منفصلتين، تتبع كل واحدة منهما حزباً. الأمر الذي يضعف كثيراً من قيمة أي نتائج تسفر عنها التحقيقات لدى أي منهما. ورفضت بيلوسي، التي يسمح لها مركزها كمتحدث باسم مجلس النواب برفض أي عضو في اللجنة، العضوين جيم جوردان من ولاية أوهايو، وجيم بانكس من ولاية إنديانا، بعدما دعما ادعاءات ترامب بعدم صحة نتائج الانتخابات التي فاز بها بايدن، وصوتا قبل ذلك ضد عزل ترامب. وقالت بيلوسي إنه «بالإشارة إلى ما نأمله من نزاهة التحقيقات وإصرار على الوصول إلى الحقيقة، ونظراً لعدم ارتياحنا لبعض التصرفات والتصريحات الصادرة من النائبين، يتعين علي رفض مشاركتهما في اللجنة المختارة»، مؤكدة أن الطبيعة الاستثنائية للأحداث التي سيتم التحقيق فيها تتطلب اتخاذ هذا القرار غير المسبوق.

الخلافات تمتد لزيادة الضرائب على الشركات والأثرياء والحد الأدنى للضريبة

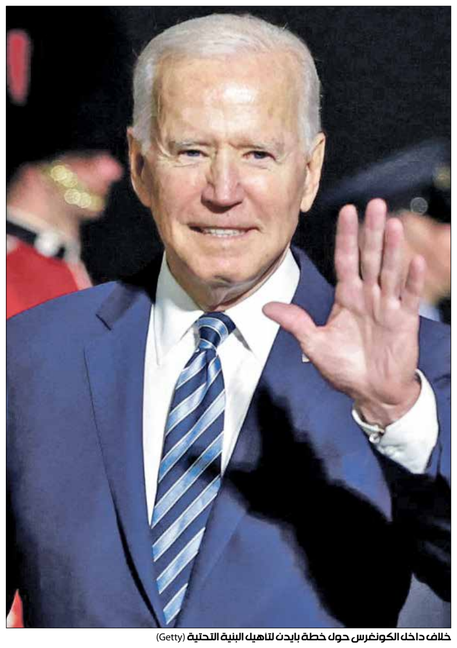

خلاف داخل الكونغرس حول خطة بايدن للبنية التحتية (Getty)

400 مليار دولار لسندات الصين

لندن ـ **العربي الجديد**

قال معهد التمويل الدولي أمس الخميس، إن سوق السندات الصينية يشهد انتعاشاً غير مسبوق، وإن حجم التدفقات الأجنبية التي ربما ستتمكن من جذبها سنوياً قد ترتفع إلى 400 مليار دولار. ويذكر أن الصين تتخذ خطوات سريعة لتحويل الديون إلى عملة دولية منافسة للعملات الحرة في سوق الصرف الأجنبي والاحتياطات العالمية بالبنوك المركزية، بعد أن دخل اليوان ضمن سلة العملات بصندوق النقد الدولي.

وحسب التقرير الذي نقلت وكالة رويترز بعض مقتطفات منه، فإن البنوك المركزية العالمية باتت أكبر مستثمر في السندات الحكومية الصينية بسبب زيادة حجم احتياطاتها من اليوان الصيني في أرصدتها الأجنبية. وقدر معهد التمويل الدولي أن صفقات البنوك المركزية العالمية مسؤولة عن 60% من التدفقات الأجنبية على السندات الحكومية الصينية في الربع الأول من العام الجاري.

ويذكر أن مسحاً أصدره منتدى «المؤسسات النقدية والمالية الرسمية» يوم الأربعاء، كشف أن اليوان الصيني يصدد التحول إلى مكون رئيسي من مكونات النظام المالي العالمي، وسط توجه ثلث البنوك المركزية لإضافة إلى احتياطياتها من النقد الأجنبي. ويوضح مسح المستثمر الحكومي العالمي، الصادر عن المنتدى أن 30 بالمئة من البنوك المركزية تخطط لزيادة حيازاتها من اليوان على مدار الـ 12-24 شهراً المقبلة مقارنة مع عشرة بالمئة فقط العام الماضي. وما يجذب البنوك المركزية للسندات الصينية ارتفاع العائد عليها، مقارنة بعائد السندات السيادية في كل من الولايات المتحدة واليابان وأوروبا، وكذلك قدرة الاقتصاد الصيني على مقاومة الأزمات وعمق السوق الصيني الذي يواصل التوسع. وحسب تقرير معهد التمويل الدولي، يتواصل ارتفاع التدفقات على السندات الصينية بالتزامن مع سماح السلطات المالية الصينية بتحرير الاستثمار والسماح بمزيد من الاستثمارات الأجنبية وإدراج سنداتها على مؤشرات رئيسية. ولكن التقرير يرى أن هذه التدفقات «تظل ضئيلة بالمقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي للصين ونصيبها من التجارة العالمية». ويقدر البنك الدولي حجم الاقتصاد الصيني بأكثر من 14 تريليون دولار. وبنى المعهد تقديراته لنمو التدفقات الأجنبية على سوق السندات الحكومية الصينية، على احتمال ارتفاع الاحتياطيات العالمية من اليوان من مستواها الحالي البالغ 1,8% من الناتج المحلي الإجمالي للصين إلى 3% منه على مدار العشر سنوات المقبلة. وقال إنه في حال حدوث مثل هذا الاحتمال فإن «التدفقات السنوية على سوق السندات الصينية سيتجاوز الأربعمئة مليار دولار».

وحسب رويترز، تظهر بيانات منفصلة من معهد التمويل الدولي، أن التدفقات الصافية للمحافظ الأجنبية على السوق الصينية بلغت 47,3 مليار دولار، بينما تدفق نحو 198,3 مليار دولار على شتى أدوات الدين بالبلاد. وفي الربع الأول من العام الحالي، بلغ صافي التدفقات الأجنبية على الأسهم الصينية وأدوات الدين 83,1 مليار دولار. وقال المعهد «هنالك احتمال كبير لزيادة الاحتياطيات باليوان، لكننا نعتمد توقعات محافظة في ضوء التوترات الدبلوماسية المتكررة»، مشيراً إلى أن العلاقات «المتوترة والمعقدة» بين بكين وواشنطن قد تعرقل نمو سوق السندات الصينية في المستقبل».

العائد الجذاب يغري البنوك المركزية بشراء السندات الصينية

اليوان يتألق رغم ضغوط الحظر الأميركي (Getty)

رؤية

هل تُلغى ديون مصر الخارجية؟

شريف عثمان

أعلن البنك المركزي المصري الأسبوع الماضي ارتفاع الدين الخارجي للبلاد خلال الربع الأول من العام الحالي، ليصل إلى 134,8 مليار دولار تمثل أكثر من 40% من الناتج المحلي الإجمالي المصري. وفي نهاية نفس الفترة من العام الماضي، سجل الدين الخارجي 112 مليار دولار، وهو ما يعني أن فترة الاثني عشر شهراً المنتهية بنهاية مارس/ آذار من العام الحالي شهدت ارتفاع الدين الخارجي المصري بما يقرب من 22,8 مليار دولار، وبنسبة زيادة سنوية تقدر بأكثر من 20%.

ارتفع الدين الخارجي بهذه النسبة، بينما لم ينخفض الدين المحلي حتى لا يظن البعض أن الزيادة مكنتنا من تخفيض الدين المحلي، أو أن إجمالي الدين العام في سبيله للانخفاض. وارتفع الدين الخارجي بنسبة تتجاوز 20% بينما سجلت البلاد معدل نمو سنوي للاقتصاد خلال الربع الأخير يقدر بنحو 2,9%.

وقالت وزيرة التخطيط المصرية إن متوسط معدل نمو الاقتصاد المصري خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام المالي الذي بدأ أول شهر يوليو/ تموز من عام 2020 بلغ 1,9%، وإن توقعاتها تشير إلى تحقيق معدل نمو يتراوح بين 5,2% - 5,5% خلال الربع الأخير من العام المالي، الذي انتهى بنهاية الشهر الماضي.

توقعات وزيرة التخطيط تشير إلى أن متوسط معدل النمو للعام المالي 2020 - 2021 كله لن يتجاوز 2,8%، وهو معدل ضعيف جداً، خاصةً مع الارتفاع الكبير في الدين الخارجي. ولو حاولنا النظر إلى القطاعات التي تدر العملة الأجنبية للبلاد، سنجد أن معدل نموها خلال نفس العام المالي كان أقل كثيراً من معدل النمو العام، الأمر الذي يثير المزيد من القلق، ويوسع الفجوة ويسرع النزيف، بالنظر إلى معدل زيادة الدين الخارجي السريع.

تراجعت معدلات النمو في أغلب دول العالم خلال النصف الأول من عام الجائحة، إلا أن معظمها تمكن من تعويض النسبة الكبرى مما تم فقده خلال النصف الثاني من العام وخلال ما مر من العام التالي 2021. أما ما يخص الاقتصادات النامية والناشئة، فإن الصورة أفضل كثيراً، حيث رصدت شركة الأبحاث وإدارة الأصول «لازارد» تسارع معدلات النمو في العديد من تلك الأسواق، بصورة تفوق ما حدث في الاقتصادات الكبرى. وقالت الشركة، التي تعد أكبر بنك استثماري مستقل في العالم، إن تزايد معدلات حصول المواطنين على الأمصال المضادة للوباء القاتل ساهم في عودة تدفق رأس المال الأجنبي لتلك الدول، وهو ما تسبب في ظهور علامات انتعاش أقوى في أسواقها.

لم ألحظ شخصياً ظهور تلك العلامات في السوق المصرية، ولم يتأثر الاستثمار الأجنبي الوارد للبلاد، لا انخفاضاً في 2020، ولا ارتفاعاً في 2021، ولا خلال السنوات العشر الأخيرة. وما زال العجز في ميزان المدفوعات يتم تمويله من خلال التوسع في الاقتراض، واستحداث أدوات جديدة للاستدانة، أو مد آجال ما يستحق من ودائع حصلنا عليها، ليتم الإعلان بعد ذلك عن تحقيق فائض وهمي في الميزان، لم يكن ليتحقق إلا بالاقتراض. ويجادل المتخصصون الموالون للنظام المصري بالباطل ليدحضوا به الحق، فيقولون إن قدرة الاقتصاد على الاقتراض ازدادت مع نمو الاقتصاد، وهم يتحدثون عن معدلات نمو للاقتصاد لا تتجاوز 6% في أحسن حالاتها، بينما الدين الخارجي يرتفع بنسبة 20%، واتخذوا تحذيرات المتخصصين غير الموالين هزواً، رغم علمهم أن ارتفاع الدين الخارجي لا يدر إلا المهالك.

يقولون إن ارتفاع الدين الخارجي إنما يعني ارتفاع ثقة العالم بالاقتصاد المصري، لكنهم لا يتحدثون عن تزايد إحكام سيطرة المؤسسات السيادية عليه، ومن ثم تلاشي ما تبقى من شفافية ومحاسبة في مختلف القطاعات. ولو أنهم قالوا لنا بوضوح أين ذهبت المليارات التي تم اقتراضها خلال السنوات الثماني الأخيرة، لربما تفهمنا بعض الشيء، ولكنهم لا يفعلون شيئاً من هذا أبداً، ومَن يتحدث في تلك الأمور بصراحة وحيادية ومنطق لا يكون جزاؤه إلا أن يسجن أو عذاب أليم.

يعيش النظام المصري الحالي في انتظار ظرف يسمح له بشطب كل أو جزء من ديونه الخارجية، على غرار ما حدث مع السودان الأسبوع الماضي، أو ما حدث مع مصر نفسها في عام 1991 بعد المشاركة في حرب تحرير الكويت. ويتوسع النظام في الاقتراض الخارجي كما يفعل من يثق بأنه لن يسدد، وأنه لن يحاسب على عدم السداد. وقبل فترة، قال السيسي نصاً «حجم الأموال التي أسقطت عن مصر في 1991 بلغت 43 مليار دولار منها لنادي باريس وقروض أخرى، وده أعطى للاقتصاد المصري فرصة وهيا الحكاية كده».

وبغض النظر عن دقة الرقم المذكور، لا يتعين على أي نظام في العالم أن يفترض أن ما يقترضه لن يكون مستحقاً للسداد، ولا بد أن نعلم أن دول العالم ليست من السذاجة التي تجعلها تقدم قروضاً لبلد لا ينوي القائمون عليه السداد. ولو فعلوا، لأصبح الأمر مثيراً للريبة، ولوجب التوقف الفوري عن الاقتراض لحين التعرف إلى النوايا الحقيقية للمقرضين.

الظرف الذي حدثت فيه حرب تحرير الكويت في عام 1991 كان استثنائياً، وكانت الأسر الحاكمة في السعودية والإمارات والكويت والبحرين تخشى زوال عروشها، فكانت مستعدة للتنازل عن تلك المبالغ، وفي السودان، لن يكون الإعفاء من سداد الديون مجانياً، وإنما سيكون التطبيع، وربما أمور أخرى، هو المقابل، وهو ما يدفعنا للتفكير بجدية في ما سيكون النظام المصري الحالي مستعداً لتقديمه، من أجل الحصول على إعفاء طال انتظاره.

تنازل النظام المصري من قبل عن جزيرتي تيران وصنافير، وطلب الرئيس وقتها عدم فتح الموضوع مرة أخرى، ثم جاءت أزمة سد النهضة واقتربت إثيوبيا من إتمام الملء الثاني، وطلب الرئيس أيضاً التوقف عن «الهري»، فماذا عساه يقدم الرئيس مرة أخرى من تنازلات مقابل إلغاء تلك الديون، بينما يُحظَر علينا مناقشة الأمر برمته؟